الحياة الطيّبة
السنة ١٥
العدد ٢٥
ربيع ٢٠١٢ م
ملف العدد

# القرآن والشرعية السياسية

الشيخ مصطفى جعفري[١]

## مدخل:

إنّ نداء العودة إلى القرآن والسنّة وتعاليمهما وتجديد النظرة نحو النتاج السماوي يبعثان الأمل على الحراك الفكري الإسلامي في العالم، ولا سيما في المجال السياسي؛ من منطلق كون التأمّل والتفكّر في المفاهيم والمصطلحات السياسية القرآنية والروائية من الضرورات الملحّة لهذ الحراك.

ودراسة هذا الأمر من زوايا مختلفة يحمل في طياته أهمّيّة خاصّة وحسّاسة، تتّضح مبرّراتها من خلال النقاط التالية:

١- **عالمية الرسالة القرآنية وخاتميتها:** يعدّ القرآن الكريم الوثيقة الأساس لدى جميع المسلمين، على اختلاف فرقهم ونحلهم، وأفكارهم ورؤاهم التي يحملونها. هذا فضلاً عن المكانة القدسية والاحترام الخاصّ الذي يكنّه المسلمون لهذا الكتاب. وقد استحوذ نداء الآيات الإلهية[٢] على آراء مفكّري العالم في هذا العصر أيضاً، وجذب أنظارهم إليه، ومع هذا النداء ثبت

(١) أستاذ في الحوزة العلمية، ومدير عام فرع جامعة المصطفى العالمية في لبنان.

(٢) انظر: الطباطبائي، محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن، لاط، قم المقدّسة، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، لات، ج١، ص٥٧-٨٨.

مرّة جديدة تفوّق منطق الوحي النابع من زلال المعارف الإلهية على جميع الرؤى والأفكار التي تسيطر على المجتمعات، حيث باتت كلّ واحدة منها تواجه تحدّيات ومعضلات كثيرة تنذر بانهدام بنيانها الأيديولوجي.

من هذا المنطلق، فإنّ القرآن الكريم يشرّع أبوابه المعرفية للباحثين عن الحقيقة من جهة، ويزيد عبء هذه الرسالة الكبرى والتكليف العظيم على كاهل العارفين بالقرآن من جهة أخرى؛ كي يوصلوا الإنسانية المتعبة من إرهاصات الفكر المادّي والإلحادي والمتألّمة من الأعراف والتقاليد الزائفة الحاكمة على الأرض؛ فيعرّفوها على الحقائق الجميلة الزاهرة بآيات النور، ويدعونها إلى ضيافة رحبة في كنف المعارف الإلهية.

٢- **القرآن كتاب هداية البشر:** إنّ أزمة البشر اليوم تكمن في فقدان الهوية الإنسانية؛ في عصر باتت تطرح فيه المدارس والفلسفات المختلفة نظريّاتها وأيديولوجياتها المنحرفة؛ لتزيد من ضلال الإنسان وحيرته، وتدفعه أكثر من ذي قبل نحو هاوية فقدان الهوية. وكأنّ البشرية قد تعبت من نفسها، فغدت تبحث عن ركن وثيق يعيد إليها هويتها الضائعة ويخطّ لها سبيل الخلاص. وأيّ ركن ستجد البشرية غير رسالة القرآن ينجّيها من هذا الضياع، ويصالحها مرّة أخرى على هويّتها التي كانت لها بمقتضى الفطرة الإلهية؟

٣- **مواكبة التحدّيات والمستجدات:** إنّ أحد الجوانب البنيوية في التحدّيات القابعة أمام الإنسان المعاصر هي في مجال الفكر الاجتماعي والسياسي. فاليوم هناك مفاهيم أساسية؛ كالشرعية، والعدالة، والحرّيّة، والتساهل، والتسامح، والعنف؛ تواجه علماء العالم، وكلّ مفهوم بدوره يطرح كثيراً من علامات الاستفهام تقلق أذهان البشرية، في الوقت الذي لم يجد أحد الجواب النهائي لهذه الأسئلة، ولم يستطع فكّ عقدها بشكل نهائي.

هذا في ظلّ انتشار الفكر العلماني المناهض للدين، وطرد التعاليم الدينية إلى هامش الحياة الاجتماعية، وانتشار الكمّ الهائل من الكتب والمقالات والآثار الثقافية والفنّية التي تسوَّق يومياً للبضاعة العلمانية، حتى بات لا يجرؤ أحد أن يصيح في ظلّ الغوغاء الحاصلة، ويسأل عمّن سيجيب على أسئلة البشرية التي لا جواب لها عند هؤلاء؟ أليس من الأفضل أن ندخل إلى نبع الوحي الصافي ونطرح سؤالنا هناك، لنرى هل سنجد جواباً عنده أم لا؟ وهل أنّ القرآن ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[١] ونور وهداية أم أنّه ترك الجواب على الأسئلة السياسية والاجتماعية ووكّلها إلى الإنسان نفسه، ولم يعطِ علاجاً لمشاكله تلك؟ أم أنّ القرآن الذي أنزل للهداية، ويحمل رسالة إنقاذ الإنسان من الضلال، ويريد أن يوصله إلى مستقرّ السعادة والفلاح، عنده جواب لكلّ سؤال حيّر الإنسان، ويستطيع أن يهديه بنور الوحي إلى مراقي الرفعة والكمال؟ ألم يقل القرآن: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ...﴾[٢]، وهو كتاب فيه تبيان لكلّ شيء: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ...﴾[٣]. ومن جهة أخرى، ألم يدعو القرآنُ الإنسانَ إلى التدبّر والتفكّر في رسالة الوحي؟: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ..﴾[٤]. وأليس القرآن شفاء ورحمة للمؤمنين؟: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[٥]. وألم يخاطب الرسول الأكرمﷺ المقداد وباقي المسلمين عن ما يستطيع أن يؤدّيه القرآن في حياة الناس: «**فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن...**»[٦].

وعليه، فإنّ القرآن كتاب لو وضعه المرء أمامه ومشى على خطاه أوصله إلى جنّة السعادة والكرامة، وهو دليل الهداية الذي يهدي الإنسان



(١) النحل: ٨٩.
(٢) النساء: ١٧٤.
(٣) النحل: ٨٩.
(٤) النساء: ٨٢.
(٥) الإسراء: ٨٢.
(٦) الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، تحقيق وتصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، ط٥، طهران، دار الكتب الإسلامية؛ مطبعة حيدري، ١٣٦٣هـ.ش، ج٢، كتاب فضل القرآن، ح٢، ص٥٩٩.

إلى أفضل طريق[١]. أليس من الأفضل أن نعيد قراءة المفاهيم السياسية للقرآن الكريم، ولنرى هل يستطيع القرآن أن يجد حلولاً للمشاكل الاجتماعية والسياسية في عصر فقدان الهوية، وفي الزمن الذي بدأ المسلمون بالعودة إلى ذاتهم؟ فإن كان الجواب إيجاباً، فما هي تلك الحلول؟ وكيف سنتمكّن في عصر المادّية الغربية والأفكار الديمقراطية الليبرالية التي تسيطر على العالم، وتسعى لابتلاعه، ويروّج واضعوها لها بأنّها المنهج الذي سوف يجيب على كافّة مشاكل البشر، ويدعون في هذا السياق إلى الانصهار والانصياع في سبيلها، فكيف لنا في هكذا بوتقة أن نستفيد من المصطلحات القرآنية في مجال التفكير السياسي، ونجد من خلالها طريقنا، ونبشّر الآخرين بالأفق المضيء المليء بالعدالة والحرّيّة والأمن والسلام؟

٤- **سعة مجالات التحدّي القرآني:** إنّ التحدّي يعني الدعوة للمبارزة. وقد دعا القرآن الكريم في موارد عديدة كلّ البشر، دون استثناء، حتى أعظم العلماء والنوابغ إلى المبارزة، حيث يقول: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[٢]. ومن دون شكّ، إنّ عجز الإنسان عن الإتيان بأثر مثل القرآن لا يقتصر على الجوانب البلاغية والجمالية لمفردات القرآن.

وفي الحقيقة إنّ تحدّي القرآن يشمل كافّة الجوانب؛ من فصاحة وبلاغة، إلى بيان المعارف والأفكار الفلسفية والأخلاقية والقوانين العبادية والاجتماعية والسياسية، بحيث يشمل كلّ أمر متعلّق بسلوك الإنسان، وفيه أدنى ارتباط بالسلوك الفردي والجماعي للبشرية.

بناءً لهذا الفهم، فإنّ التحدّي القرآني يشمل المواضيع السياسية أيضاً، ولذلك يجب معرفة هذه النقاط المرتبطة بالمجالات النظرية للسياسة،

(١) الكليني، الكافي، م.س، ج٢، كتاب فضل القرآن، ح٢، ص٥٩٩.
(٢) البقرة: ٢٣.

وعرضها على كافّة الأنواع الفكرية البشرية، ولنرى عندئذ هل أنّ الفكر السياسي القرآني هو في طليعة كافّة الأفكار؟ وهل يستطيع أن يحلّ عقد المشاكل السياسية في هذا المضمار؟ وفي النتيجة، هل سيتمكّن من دفن الأفكار العلمانية، أم أنّ الأمر ليس كذلك؟

في هذا السياق سوف نقوم بدراسة أحد المصطلحات الأمّ الذي ورد في القرآن الكريم وتحليله؛ نظراً لوجود أثر له في المجال السياسي.

## الأرباب في القرآن:

### ١- الأرباب في اللغة:

الأربـاب في الأصـل كلمة عربية، وهـي جمع «ربّ». يقول الراغب الأصفهاني: الربّ في الأصل التربية وهو إنشاء الشيء حالاً فحالاً إلى حدّ التمام»[١].

إذن، «ربّ» في أصل اللغة مصدر، ولكن في الاستعمال العرفي، وعلى شكل استعارة، نسبت لمن يقوم بالتربية وتنمية الشيء باتّجاه الكمال، ولذا أصبحت اسم فاعل.

وبناءً على هذا المفهوم الجديد تمّ وضع معانٍ متعدّدة لكلمة «ربّ»، منها على سبيل المثال: السيّد - المصلح - المالك - السائس. وعندما تستخدم كلمة «ربّ» بشكل مطلق فهي تعني اسماً من أسماء الله سبحانه وتعالى، وعندها لا يمكن جمع هذه الكلمة. ولكن يمكن استخدامها؛ بوصفها مضافاً لله تعالى ولباقي الكائنات: ربّ كلّ شيء، ربّ هارون وموسى، ربّ العالمين، يا ربّ الدار، ربّ الفرس، كما أنّ عبد المطلب قال لأبرهة: «**أنا ربّ الإبل، ولهذا البيت ربّ يمنعه**»[٢]. ويمكننا استعمال الجمع لكملة «ربّ» لغير الله تعالى، كأن نقول بالمفهوم العرفي للمعنى:

(١) الحسين بن محمد، الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، ط٢، لام، دفتر نشر الكتاب، ١٤٠٤هـ.ق، ص١٨٤.

(٢) الكليني، الكافي، م.س، ج١، باب بلد النبيﷺ...، ح٢٥، ص٤٤٧.

أصحاب، مالكون، مربّون، أرباب وساسة[١]. وتجدر الإشارة إلى أنّ كلمة أرباب في اللغة الفارسية تستخدم لكبير القرية والمالك والشخص ذو الشأن، ولذا تستخدم ككلمة واحدة للتعبير عن مفرد[٢].

## ٢- استعمال الأرباب في القرآن الكريم:

وردت كلمة الأرباب في أربع آيات:

١. قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[٣].

٢. قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٤].

٥. قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٥].

٨. قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾[٦].

إنّ الآيات الثلاث الأُوَل أتت في مقام المناظرة مع أتباع الأديان الموحّدة وأهل الكتاب. والآية الرابعة دعا فيها النبي يوسف عليه السلام صاحبيه في السجن إلى التأمّل والتفكّر في مكامن الفطرة، والإجابة

(١) يُراجع: الإفريقي، ابن منظور: لسان العرب، لاط، قم المقدّسة، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.ق، ج١، ص٣٩٩-٤٠١؛ الطريحي، فخر الدين: مجمع البحرين، تحقيق السيد أحمد الحسيني، ط٢، لام، مكتب النشر الثقافة الإسلامية، ١٤٠٨هـ.ق/ ١٣٦٧هـ.ش، ج ٢، ص١٢٦-١٢٨.

(٢) لغت نامه دهخدا، ج١، ص ١٣٧٠-١٣٧١.

(٣) آل عمران: ٦٤.

(٤) آل عمران: ٨٠.

(٥) التوبة: ٣١.

(٦) يوسف: ٣٩.

الصحيحة على سؤاله؛ وهي: رسالة الفطرة أيضاً، وهذه الرسالة هي: الانسلاخ عن الأرباب والمخادعين الكاذبين، والالتحاق بركب التوحيد. فهو يريد منهم أن يؤمنوا بالربوبيّة التكوينيّة والتشريعيّة لله، والابتعاد عن الربوبية الواهية للكائنات الصغيرة عديمة القيمة.

وعليه، فإنّ الآيات الأربع لها رسالة مشتركة يتلخّص مضمونها في «**الأرباب**»؛ حيث يجب على الإنسان - بناءً لفطرته الموحّدة، وما تعلّمه واكتسبه - أن لا يرفع كائناً إلى منزلة الربوبية، مهما كان مقدّساً وعظيماً؛ حبراً كان أو راهباً، عالماً روحانياً كان أم نبياً وملاكاً، ويجب أن لا ينزلق نحو الشرك وعبادة الأصنام.

## ٣- ماذا يعني اتّخاذ الأرباب؟

إنّ السؤال المؤثّر والبنيوي في آيات الأرباب يكمن في البحث عن معنى لمفهوم «**اتّخاذ الأرباب**»، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المفهوم طُرِحَ في القرآن الكريم؛ بوصفه عنواناً لسلوكٍ ذي اعوجاج وسيّء وبعيد عن العقل، وقد تعرّض فاعله لمذمّة القرآن وطرده من ساحة الرحمة الإلهية، وورد التشديد على لزوم التوحيد والنهي عن الكفر والشرك بالله تعالى.

من هذا المنطلق، ماذا على الإنسان أن يفعل كي لا يتّخذ لنفسه أرباباً من دون الله؟ وبتعبير آخر: ماذا فعل الذين انحرفوا عن الصراط، وأيّ سلوك صدر عنهم، وأيّ اعتقاد دفعهم إلى ما فعلوه؛ كي يؤنّبهم القرآن وكذلك الفطرة؟ وهل إنّ اتّخاذ الأرباب يقف عند حدود الاعتقاد والإيمان الداخليين؟ وهل يكفي أن يقول الإنسان في نفسه إنّه يوحّد الله تعالى ولا يعتقد بغيره إلهاً وربّاً، وإنّه لا يسجد لأحد سواه؛ فلا يكون قد اتّخذ من دونه أرباباً، أم أنّه يكفي أن يصدر عنه سلوكاً معيّناً؛ بحيث يجعله من الذين اتخذوا أرباباً من دون الله؛ فيكون بذلك غافلاً عن غرقه في ظلمات الشرك وعبادة الأرباب؟

وللإجابة على هذه الأسئلة التي ستتّضح في المباحث التالية، وسيكون لها تأثيرات جوهرية على المجالات المعرفية المختلفة، من المناسب أن نعود مرّة أخرى إلى معنى الأرباب.

وانطلاقاً من أنّ الأرباب هي جمع «ربّ»؛ فاتّخاذ الأرباب هي قبول الإنسان بربوبيّة كائنات غير الله سبحانه وتعالى، والابتعاد عن توحيد الربوبيّة الإلهيّة.

لذا فإنّ اتّخاذ الأرباب يكون في الجهة المعاكسة للربوبيّة الإلهية. فكلّما غاص الإنسان أكثر في بوتقة التوحيد الربّاني؛ سيبتعد بالمقدار نفسه عن الشرك والتوجّه نحو الأرباب والكائنات عديمة القيمة، وبالعكس كلّ خطوة يخطوها الإنسان بعيداً عن الربوبيّة الإلهية؛ تغرقه أكثر في منحدرات وادي «**اتّخاذ الأرباب**»... أمام هذا الأمر يتحتّم علينا معرفة الربوبية.



## ما هي الربوبية؟

### للربوبية بعدان: الربوبية التكوينية والربوبية التشريعية:

١- **الربوبية التكوينية**: إنّ تدبير عالم الوجود إدارته تعود إلى الربوبية التكوينية. ومفهوم التوحيد في الربوبيّة التكوينيّة هو أن يعتقد الإنسان الموحِّد بأنّ تدبير أمر الخلق هو بيد الخالق عزّ وجلّ وحده، وأنّه لا يوجد مكان ولا شيء خارج عن دائرة ربوبيّته.

فالموحِّد في الربوبيّة التكوينيّة يصل إلى حقيقة عينيّة مفادها: أنّ كلّ ما هو في عالم الوجود؛ من حركة النجوم، ودوران الكواكب والمجرّات، إلى تصريف الرياح، ونمو النباتات، وحركة الخلايا والذرات تتمّ كلّها بتدبير من قبل «**ربّ العالمين**» وإشرافه ومشيئته. فهو الذي خلق كلّ شيء وهداه؛ بناءً على حكمته ومشيئته: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ (طه: ٥٠)[١]. والتوحيد في الربوبيّة التكوينيّة يعدّ من المراحل

(١) انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م.س، ج١٠، ص٤٨؛ ج١٤، ص٣٠٣.

الصعبة والعسيرة في الفكر التوحيدي، حيث يوضّح القرآن أنّ المشكلة الأساس لكثير من الكفّار والمشركين طوال التاريخ تكمن في فهمهم للتوحيد. فهؤلاء، ورغم تقبّلهم للتوحيد في الذات، والتوحيد في الصفات، والتوحيد في الخَلْق، إلا أنّهم كانوا يرفضون التوحيد في الربوبيّة؛ في ما يتعلّق بتدبير عالم الوجود وإدارته، وكانوا يعتقدون بكائنات اعتبروها مؤثّرة في مصيرهم أو مصير العالم. فهذا التوجّه في الحقيقة هو نوع من اتّخاذ الأرباب، وقد نهت بعض الآيات القرآنية عن هذه العقيدة والرؤية.

من هنا، نرى أنّ موضوع اتّخاذ الأرباب قد رُبِطَ بمقولة الربوبيّة التكوينيّة، ويمكن أن يتّخذ صبغة كلامية وفلسفية هي في الواقع خارج نطاق المعالجة في هذه المقالة.

٢- **الربوبية التشريعية:** إنّ هذا البعد من الربوبية يترتّب عليه وجود الاختيار وحرّيّة إرادة لدى الإنسان. فمن أهمّ فوارق الإنسان عن باقي الكائنات الحيّة هو تمتّعه بحرّيّة الإرادة والاختيار، حيث إنّه يقوم بكامل إرادته واختياره؛ بالسعي والجهد؛ من أجل الارتقاء والكمال. لذا لا يمكننا أن ننسب أيّ فعل للإنسان، ما لم يترافق مع حرّيّة الاختيار، ولا تعدّ الأفعال الناتجة عن الإكراه والضغط وفرض القوّة إنسانية على الإطلاق. وبهذه المقدّمة، يتّضح أنّ الربوبيّة التكوينيّة الإلهية تقتضي - بالنسبة للأفعال والسلوك الإرادي - أن يتمتّع الإنسان بالحرّيّة، ويتمكّن من تحديد مصيره بنفسه. وبفعل حلول نعمة الحرّيّة، وامتلاك حقّ الاختيار، وتوافر كافّة الأسباب؛ من أجل إعمال هذه الإرادة الحرّة، تستوجب الربوبيّة الإلهيّة أن لا يُترَك الإنسان لحاله، وأن يدلّه الله تعالى على الصراط الصحيح وطريق الكمال والارتقاء، وأن يهديه للاختيار السليم والعاقبة اللائقة. ولكن، ولمّا كانت الحكمة الإلهية مرتبطة بحرّيّة الإرادة لدى الإنسان؛ فإنّ هذا الأمر لا

يمكن إمراره بالإكراه والإجبار...: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ...﴾[١]، فلزم أن يدلّ الله الإنسانَ على سبيل السعادة والفلاح؛ عبر الربوبيّة التشريعيّة، وأن يرسم له البرنامج الحياتي الفردي والاجتماعي؛ بغية الوصول إلى الكمال والعلو؛ كي يقوم الإنسان بدوره في الاختيار من خلال تطبيق إرادته التكوينية الحرّة على الإرادة التشريعية الإلهية. ففي الربوبية التشريعية يجد الإنسان الموحِّد نفسه، انطلاقاً من العقل، ملزماً بطاعة الربّ الأحد، والقبول بقوانينه وأوامره فقط، وعدم تفضيل أيّ طلب أو إرادة من دون الله على طلبه تعالى أبداً. فسعادة الإنسان وكماله في أن يقدّم أوامر الله على ما يريده هو نفسه أو أيّ من الكائنات الأخرى الضعيفة الموجودة مثله.

والإيمان بالربوبيّة التشريعيّة يُعدّ من أصعب مراحل التوحيد؛ لأنّ الموحِّد فيه يجب أن يؤمن بالتوحيد بإرادته الحرّة، وأن يطيع الأوامر الإلهية، وأن يتغاضى عن رغبات نفسه والآخرين وميولهما[٢]. لكنّ المشكلة والصعوبة تكمن في أنّ التوحيد في الربوبيّة التشريعيّة لا يقف عند حدود المعرفة والإيمان الداخلي، فالربوبيّة التشريعيّة تبيّن للإنسان حقيقة مفادها:

**أولاً**: يجب على الإنسان أن يؤمن ويعتقد بعدم أليقية الطاعة والاتّباع لغير الله، فالله جلّ وعلا هو الوحيد الذي له الحقّ في الأمر والنهي والتشريع للإنسان، ولا يوجد أيّ كائن آخر؛ إنساناً كان أو غير ذلك، يستطيع أن يُلزِمَ البشر، أو يسنّ تشريعاً أو قانوناً ثمّ يدعو الناس إلى طاعته. فالذي يعتقد في مرحلة الإيمان الداخلي وجود أحدٍ غير الله سبحانه له حقّ في التشريع؛ فقد

(١) البقرة: ٢٥٦.

(٢) لمزيد من الاطّلاع، انظر: نكارنده: مجله حكومت اسلامى، شماره١٤، زمستان٧٨، مقاله امام خمينى١ ومبانى حكومت اسلامى.

«**اتّخذ أرباباً**» من دونه تعالى، وأنّ الذي اعتقده صاحب حقّ في وضع القوانين اعتبره «**ربّاً**» له. ويوجد في القرآن الكريم آيات عدّة نهت عن هكذا رؤية وعقيدة.

**وثانياً:** يجب على الإنسان أن يثبّت اعتقاده بالتوحيد في الربوبيّة التشريعيّة؛ عبر سلوك يظهره، وأن يكون عمله شاهد صدق على ما يقوله في أنّ هناك حقيقة واحدة في العالم لها حقّ الإلزام والأمر، وأن على الإنسان أن يأتمر من مولى واحد فقط. فمن كان في مرحلة العمل والفعل يقوم بطاعة غير الله بدلاً من طاعة الأوامر الإلهية، ويرى أنّ حكم هذا الآخر وقانونه أوسع وأشدّ فعاليّة من التشريع الإلهي؛ فقد اتّخذ أرباباً، وبذلك يكون قد ابتعد عن التوحيد الخالص.

وفي جواب السؤال الذي يتحدّث عن علاقة المسيحيين واليهود بعلماء دينهما، وما هو سلوكهم تجاه هؤلاء، وما هو الموقع الاجتماعي للرهبان والأحبار عند أهل الكتاب؟ يقول القرآن الكريم: إنّ عملهم هذا كان اتّخاذ أرباب، وقد ذمّهم على ذلك: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ...﴾[1]. وقد روي عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنّه قال في تفسير هذه الآية: «**ما عبدوهم من دون الله، وإنّما حرّموا لهم حلالاً، وأحلّو لهم حراماً؛ فكان ذلك اتّخاذ الأرباب من دون الله**»[2].

إذاً، بمجرد أنّ الأحبار والرهبان قاموا بالتشريع على هواهم، وقام الناس بتقبّل هذا الأمر؛ فقد عدّ القرآن الكريم ذلك اتّخاذ أرباب من دون الله. وكذلك يذكر الطبري في تفسيره، عن عدي بن حاتم، أنّه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ سورة البراءة، فلمّا قرأ ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ

(١) التوبة:٣١.

(٢) الطوسي، محمد بن الحسن: التبيان، تحقيق وتصحيح أحمد حبيب قصير العاملي، ط١، لام، مكتب الإعلام الإسلامي، ج٢، ١٤٠٩هـ.ق، ص٤٨٨.

أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ...﴾. قلت له يا رسول الله أما إنّهم لم يكونوا يصلّون لهم؟ قال: صدقت، ولكن كانوا يحلّون لهم ما حرّم الله؛ فيستحلونه، ويحرّمون ما أحلّ الله لهم؛ فيحرّمونه»[١].

بناءً على هذا، فإنّ غالبية المفسّرين الشيعة والسنّة متّفقون في تفسير «**اتّخاذ الأرباب**» على أنّ الموضوع لا يقتصر على السجود والعبادة، بل إنّ كلّ تبعية عمياء وتأليه للبشر وخضوع لهم ولأوامرهم يفسّر ضمن مفهوم «**اتّخاذ الأرباب**»[٢]. فمن آيات ذمّ اتّخاذ الأرباب من دون الله التي تقدّم ذكرها يوجد آيتان تتحدّثان بصراحة وببيان واضح عن نفي حقّ طاعة الشخص دون أيّ معيار أو دليل:

**الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[٣]: وهي تخاطب أهل الكتاب، وفيها أمر للنبي الأكرم ﷺ بمحاورتهم؛ من منطلق توحيدي يشكّل محوراً توافقياً للحوار بين الأديان، وقوامه أمور ثلاثة:

١- قبول التوحيد في العبودية.

٢- نفي الشرك.

٣- أصل الحرّيّة والخلاص من قيود الأسر، وتلقي الأوامر من البعض.

**الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٤]:



(١) الطبري، ابن جرير: جامع البيان، تقديم الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج صدقي جميل العطار، لاط، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ.ق/ ١٩٩٥م، ج١٠، ص١٤٧.

(٢) لمزيد من الاطّلاع، انظر: الرازي، فخر الدين: التفسير الكبير، ط٣، لام، لان، لات، ج٨، ص٩٦؛ الطبري، ابن جرير: جامع البيان، ج٣، ص٤١٣؛ الطباطبائي، الميزان، م.س، ج٣، ص٢٧٤؛ ج٩، ص٢٥٥؛ الشاذلي، إبراهيم حسين(السيد قطب): في ظلال القرآن، ج١، ص٤٠٧.

(٣) آل عمران: ٦٤.

(٤) التوبة:٣١.

وهي تذمّ سلوك اليهود والمسيحيين، حيث إنّهم وضعوا أحبارهم ورهبانهم موضع الربوبيّة وتبعوهم، وكانوا خاضعين لهم تمام الخضوع، وتركوا الأوامر الإلهية جانباً.

وفي الحقيقة إنّ هاتين الآيتين تحكيان عن أصل تساوي البشر في الحقوق الإنسانية التي لها أصل في الفطرة والوجدان. وكما يقول العلامة الطباطبائي قدس سره[١]: «**المجتمع الإنساني على كثرة أفراده وتفرّق أشخاصه أبعاض من حقيقة واحدة هي حقيقة الإنسان ونوعه، فما أودعته فيه يد الصنع والإيجاد؛ من الاستحقاق، والاستعداد الموزّع بينهم على حدّ سواء، يقضي بتساويهم في حقوق الحياة، واستوائهم على مستوى واحد، فلا ينبغي أن يحمل البعض إرادته وهواه على البعض.**

إذاً، أصل التساوي بين البشر هو سيادة العدالة في المجتمع الإنساني[٢] الذي يرفض أيّ تسلّط وسيطرة بشرية على الآخرين. وأمّا خضوع المجتمع أو الفرد لفرد؛ أعني الكلّ أو البعض لبعض؛ هو في الواقع قبول لاتّخاذ الأرباب، وسيادة الفلتان، وطاعة أوامر شخص ونواهيه، ممّن ليس له أيّ أفضلية في الخلقة؛ كي يستغلّها لفرض إرادته وإلزام الآخرين بها. ففي هذا الأمر إبطال للفطرة وهدم لبنيان الإنسانية؛ لأنّ الجوهر الحقيقي للإنسانية الفاصل بين الإنسان وباقي الكائنات الحيّة يكمن في العزم والإرادة وحرّيّة الاختيار، والتي تُهدَم بالتبعيّة المذلّة لفرد أو مجتمع آخر. فالإنسان الموحِّد هو الذي يطلق عنان الإرادة والعزم في طاعة أوامر الله جلّ وعلا، ولا يرضى بغيره ربّاً، ولا يقبل بتسليم إرادته لغيره أبداً؛ لأنّ تمكين إنسان آخر، وتسليم الاختيار له ليفعل ما يشاء، وتنفيذ ما يريد؛ كلّها أمور لا تتناغم مع التوحيد. وقوله تعالى: ﴿**وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا**

(١) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م.س، ج٣، ص٢٧٤.

(٢) يقول فخر الدين الرازي في قوله تعالى: «إلى كلمة سواء» المذكور في الآية ٦٤ من سورة آل عمران: إنّ سواء هي العدل والإنصاف؛ ولذا كلمة سواء تعني كلمة عادلة مستقيمة. يُراجع: الرازي، التفسير الكبير، م.س، ج٨، ص٩١.

﴿أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ تتحدّث عن ذلك بلغة فصيحة وواضحة، وتقيم عليه البرهان والحجّة:

**أولاً:** لأنّ البشر هم أجزاء مختلفة من حقيقة واحدة ولا تفضيل بينهم.

**ثانياً:** لأنّ الربوبيّة وحقّ الإلزام والطاعة من الصفات الخاصّة بمقام الإلوهية لربّ العالمين، ولا سبيل لأحد للوصول إلى هذا المقام. فالكبرياء والعظمة والإلزام هي صفات خاصّة لذات ربّ العالمين، والمهمّة الوحيدة للإنسان في هذه الدنيا تكمن في العبودية والخضوع والخنوع أمام جلاله وعلوه. ومن يصرف وجهه عن هذه الحقيقة الساطعة ويريد أن يجلس في مقام الكبرياء والعظمة يبتعد بذلك عن الفطرة الإنسانية، ويغرق في وادي الشرك المستحير.

## تأثير نفي الأرباب في مجال السياسية:

مفردة «**الأرباب**» بما تحمله من معنى هي من الموضوعات ذات التأثير في مختلف مجالات المعرفة؛ من فلسفة وكلام وأخلاق وفقه وحقوق. لذا كان للبحث فيها باب واسع في مختلف هذه المجالات[1]، إلا أنّ لها تأثيراً ملحوظاً في مجال العلم والفلسفة السياسية والحقوق الأساسية، ويمكن دراسة هذا التأثير وتحليله في مجالات، مثل:



(١) على سبيل المثال:

- في مجال الفلسفة والكلام: نفي الأرباب يرتبط بمواضيع التوحيد في الربوبية التكوينية والتشريعية، ويمكن القول إنّه من دون نفي الأرباب لا معنى للتوحيد في الربوبية.
- في مجال الأخلاق: نفي الأرباب في العقيدة والعمل هو سرّ الوصول إلى الكمال وتحقيق السعادة الأبدية.
- في مجال الفقه: يمكن التوصّل من خلال نفي الأرباب إلى قاعدة تعرف في الروايات بعنوان «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»(الحرّ العاملي، محمد بن الحسن: وسائل الشيعة، ج١١، باب٥٩ من أبواب وجوب الحجّ...، ح٧، ص١٥٧ )،وتعني أنّه عندما تؤدّي طاعة المخلوقات إلى معصية الله يخرج بذلك الموضوع عن نطاق الحلّية، ويدخل في نطاق الحرام.
- في مجال الحقوق وفلسفة الحقوق: مع نفي الأرباب نجد أنّ حقّ التقنين يُسلَب من أيّ فرد أو مؤسّسة أو منظّمة أو مجلس، مثل: الأمم المتحدة، فلا يحقّ لهم سنّ القوانين في عرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنّ منشأ الحقوق الوحيد هو الربوبية التشريعية.

الشرعية السياسية، وسيادة الشعب، والحرّيّة، والعدالة الاجتماعية، والحوار وتقارب الأديان الموحّدة، ونبذ الفكر العلماني، وعلاقة الدين بالسياسية، وحتى تفسير ولاية الفقيه المطلقة، وهي جميعها مرتبطة بمجال الدراسات السياسية. وما سنتطرق إليه لاحقاً هو أثر نفي الأرباب على بعضٍ من هذه المواضيع:

## ١- الشرعية السياسية:

إنّ موضوع الشرعية في الفلسفة السياسية يجيب عن هذا السؤال: من له الحقّ في الحكم والإلزام السياسي؟ وبتعبيرٍ آخر: لماذا يحقّ للحكومة الحكم والإلزام؟ ولم يجب على الناس أن تتّبعها؟

إنّ هذين السؤالين هما أساس موضوع الشرعية، حيث إنّ مسألة الشرعية السياسية تعدّ منطلقاً يبرّر للحاكم حاكميّته وإلزام الناس باتّباعه.

وعليه، من منطلق الشرعية السياسية، بضميمة نفي الأرباب: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾؛ لا يحقّ لأحد أن يتّخذ أرباباً له من دون الله.

ومن هنا، يتّضح الجواب على سؤال الشرعية؛ حيث لا يحقّ لأيّ نظام سياسي؛ ملكيّاً كان أو استبدادياً أو جمهورياً أن يلزم الناس ويحكمهم، ولا تستطيع أيّ دولة أو نظام حكم أن تطلب من شعبها ومواطنيها الانصياع لأوامرها وإلزاماتها السياسية. والدولة الوحيدة التي تتمتّع بالشرعية ويكون إلزامها السياسي مقبولاً هي خصوص الدولة التي أجاز الله تعالى لها ذلك.

بناءً عليه، فإنّ أيّ نظام لا يحمل الشرعية الإلهية يكون طاغوتاً وصنماً وباطلاً، ويصبح عصيانه والتمرّد ضدّه واجبين؛ من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك حسب الظروف ومقتضياتها. وهذا ما نراه في سيرة الأولياء الأطهار عليهم السلام، مثل: سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام.

وفي هذا القانون العامّ لا فرق بين شكل الأنظمة وعناوينها وملحقاتها المرتبطة بها، مهما كانت جميلة وبرّاقة وخدّاعة في الظاهر.

وعلى هذا الأساس، لن تكون الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية والوراثية غير شرعية فحسب، بل إنّ الأنظمة القائمة على أساس الديمقراطية وسيادة الأكثرية تفقد شرعيّتها أيضاً. ويشير السيد قطب في كتابه «**ظلال القرآن**» إلى ذلك، حيث يقول: «**في كلّ الأنظمة السياسية الحاكمة على الكرة الأرضية هناك فئة أرباب لفئة أخرى، ومن هذه الزاوية لا فرق بين الأنظمة الديكتاتورية وأكثر الأنظمة الديمقراطية تتطوّراً**»[1].

في الحقيقة: إنّ الجميع «**أرباب أرضيّون**» يدعون الإنسان إلى الرقّ والعبودية، ويرغمونه على الانصياع لهم بالأغلال والأسر.

ويعدّ النظام الإسلامي هو الوحيد القادر على تمزيق السلاسل والأغلال، وتحرير الإنسان من قيد أسر الإلزام وأوامر الآخرين، حتى ولو كانت إرادتهم أكثرية، حيث يؤمِّن هذا النظام السيادة والعزّة العظمة والحرّيّة للإنسان؛ من منطلق تميّزه عن باقي الأنظمة السياسية باحتوائه على إرادة واحدة لها سيادة تدعو الناس إلى طاعتها؛ وهي: الإرادة الإلهية التي أوحِيَت إلى النبي الأكرمﷺ في قالب القوانين الإسلامية. وأما في غير النظام السياسي الإسلامي والأشكال المختلفة من الأنظمة الحديثة والقديمة فإنّ إرادة البشر هي التي تلزم أفراد المجتمع بطاعة أوامرها، في حين أنّ العقل الإنساني السليم وفطرته ووجدانه الإنسانيين لا يقبلون بأن يتمتّع فرد أو جمع من الناس بحقّ فرض إرادتهم على الآخرين، وجعل هؤلاء الآخرين تابعين لهذه الإرادة.

إذاً، من أين أتى هذا الحقّ؟ ومن كان جاعله؟ وبناءً لأيّ معيار؟ وعلى أساس أيّ عقلية، يمكن تصنيف سيادة الإرادة وأوامر البشر؟ هذا مع وجود أنماط متعدّدة، منها:

(١) انظر: السيد قطب، في ظلال القرآن، ج١، ص٤٠٧.

- سيادة إرادة الفرد على المجتمع (الأنظمة الاستبدادية).
- سيادة إرادة الأقلية على الأكثرية (الأنظمة الشيوعية).
- سيادة إرادة الأكثرية على الأقلية (أنظمة الديمقراطية الليبرالية).
- سيادة إرادة المجتمع على الفرد (الديمقراطية الليبرالية).
- سيادة إرادة المجتمع على المجتمع (سلطة المجتمع والدول الاستعمارية على مناطق أخرى).

حيث نلحظ في جميع الحالات المذكورة عدم وجود دليل عقلي ومنطقي على حقّ إلزام الآخرين وفرض إرادة على أخرى؛ لأنّ السؤال الجوهري يبقى مطروحاً؛ وهو: بأيّ معيار وميزان عقلي ومنطقي يبرّر لفرد أو جماعة حقّ بسط إرادتهم على الآخرين؟ في حين أنّ الجميع متساوون في الحقوق الإنسانية، ولم يُخلَق أحد من طينة أفضل من الباقين. حتى في حالة أخرى لم تذكر ضمن الأشكال الخمسة المذكورة أعلاه؛ وهي: أن يرضى شخص بسلطة الآخر، حتى لو كان هذا الآخر فاقداً للأهلية والكفاءة، ويختاره؛ لكي يُسلِّط إرادة هذا الأخير على نفسه؛ فإنّه لا يوجد دليل مقبول بشرعية نفاذ هكذا حقّ؛ بحيث يقبله العقل البشري.

إذن، الإنسان حرّ، وقد وهبه الله إرادة حرّة. وأساساً إنّ جوهر إنسانية الإنسان ولبّها منوط بعزمه وإرادته. وأمّا أن يكون للإنسان حقّ في أن يجعل إرادته تابعة لإرادة الآخرين، وأن يُسلِّط على نفسه حاكماً مطلقاً، فأيّ دليل منطقي وعقلاني يمكن أن يبرّر هذا السلوك؟

من هنا، فالإنسان الموحِّد، طبقاً للآيات النافية «**لاتّخاذ الأرباب**»، لا يستطيع، وبأيّ شكل من الأشكال، أن يسلّط إرادة الآخرين على إرادته، وأن يمنحهم حقّ السلطة. فما هو مقبول من العقل والفطرة الإنسانية ويؤيدهما القرآن الكريم في ذلك، ليس افتراضاً، بل هو سيادة إرادة ومشيئة حقيقة متعالية؛ هي إرادة الخالق والمالك والمدبّر ومشيئته. فهو الذي يعرف سبيل السعادة والشقاء، ويستطيع أن يهدي الإنسان إلى الصراط المستقيم، وهو المحيط بحكمته وعلمه على خلقه أجمعين، وهو

الذي يعرف مصير الإنسان «**قبل الدنيا**» و«**في الدنيا**» و«**بعد الدنيا**». فهذه حقيقة يقبل العقل أن يسلّطها على مصيره، وأن يخضع لأوامرها. أمّا الآخرين فهم أناس مثله مبتلون بالجهل والعجز وهوى النفس والشيطان، ولا يعلمون شيئاً من حقيقة الخلقة وإنسانية الإنسان؛ كي يستطيعوا أن يسلّطوا إرادتهم عليه. ولذلك، فإنّ إرادة هؤلاء تعدّ «**أرباباً**» من وجهة نظر القرآن، والموحِّد - ببركة إيمانه بالتوحيد- يكفر بهم ويطردهم من باب الكفر بالطاغوت: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾[1].

## ٢- الحرّيّة الاجتماعية:

إنّ التأثير الآخر لنفي الأرباب، الذي يمكن الإشارة إليه في مجال العلوم السياسية، يرتبط بالحرّيّة الاجتماعية. والمقصود بالحرّيّة الاجتماعية هو أن تكون البيئة الاجتماعية مهيّأة للنمو والتكامل الإنساني، وأن لا تشكّل عائقاً للنمو والتكامل والاستفادة من الحقوق المشروعة. ويجب على البشر، بغية صون حقوقهم، أن يحترموا حقوق الآخرين وحرّيّاتهم.

ولكن طوال حقبات التاريخ كانت هذه الحرّيّة معرّضة للتهديد والاعتداء. وما أنواع الاستعباد المختلفة الحديثة والقديمة إلا سلباً للحرّيّة الاجتماعية، وكما يقول الشهيد مطهري قدس سره[2]: إنّ القرآن الكريم أيّد لزوم الحرّيّة الاجتماعية بمنطق واضح: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، و﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، ويقول أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام في خطبة القاصعة عن عرب الجاهلية: «**كَانَت الْأَكَاسرَةُ والْقَيَاصرَةُ أَرْبَاباً لَهُمْ، يَحْتَازُونَهُمْ عَنْ رِيفِ الْآفَاقِ وبَحْرِ الْعِرَاقِ وخُضْرَةِ الدُّنْيَا، إِلَى مَنَابِتِ الشِّيحِ**»[3].

(١) البقرة:٢٥٦.

(٢) مذكرات الشهيد الأستاذ مرتضى مطهري قدس سره، ج١، ص٩٦.

(٣) المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار، تحقيق عبد الرحيم الرباني الشيرازي، ط٢، بيروت، مؤسسة الوفاء؛ دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣هـ.ق/ ١٩٨٣م، ج١٤، باب٣١، ح٣٧، ص٤٧١.

إذن، ضَمِنَ النظام الديني الإسلامي - القائم على أساس التوحيد ونفي الأرباب - الحرّيّة الاجتماعية للبشر. فعلى أساس نفي الأرباب لا يحقّ لأحد أن يوجِد عائقاً أمام حرّيّة الآخرين أو أن يسلبها. والجميع من أعلى هرم السلطة وحتى أدنى الفئات الاجتماعية سواسية أمام القانون والضوابط الدينية، ولا يستطيع أحد أن يمنع الآخرين من الحصول على حقوقهم المشروعة، أو أن يسلب حرّيّاتهم، وفي حال حصول هذا الأمر يصبح الفاعل أو الفاعلين لهذا الأمر؛ فرداً كانوا أم جماعة أو مؤسّسة، في مقام الأرباب، وعلى المجتمع الموحِّد والنظام الإسلامي أن يهبّوا لمواجهته. أمّا في غير هذه الحالة؛ أي عندما لا يستطيع نظام أن يواجه سالبي الحرّيّة الاجتماعية المشروعة، فلا يمكن تسميته إسلاميّاً بمعناه الحقيقي.



### ٣- العدالة العالمية:

إنّ ثالث تأثير يمكن أن تتمّ دراسته لموضوع نفي الأرباب في مجال العلوم السياسية هو موضوع القسط والعدل، وخاصّة في بعده العالمي، الذي يعدّ من أكثر المشاكل البشرية المعاصرة أهمّيّة وحيويّة. فالأمر الذي يهدّد البشرية اليوم بشكل جدّي هو إزدواجية المعايير بين القول والفعل، في عالم موصوف بالتطوّر والتكنولوجيا والمعلومات والإعلام، عالم نسمع فيه أكثر من ذي قبل عن حقوق الإنسان، حيث باتت المحافل السياسية والوسائل الإخبارية العالمية تهتمّ ظاهراً بحرمة الإنسان وإنسانيّته، في حين انّها واقعاً مثال للقسوة والظلم المنتشرين في كلّ الساحات العالمية.

والحقيقة أنّ عالم اليوم هو عالم تقوم فيه قلّة قليلة منه بجعل العالم كلّه تحت سلطتها؛ بالاستناد إلى القدرة الإعلامية والمقدرة التقنية، وبالاستفادة من كلّ الوسائل الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية... التي تمتلكها، وباستغلال نفوذها في المجالات المختلفة

عالمياً، وادّعائها أنّها تعرف مصالح الكرة الأرضية جمعاء، ولا تدّخر جهداً في سبيل تحقيق أهدافها. فهذه السلطة العالمية المتسلّطة هي المعضلة الأساس والملحّة للبشرية اليوم.

وأمام ذلك، فإنّ المطلب الأساس والأمنية القديمة الجديدة للإنسان، التي تتجلّى اليوم أكثر من ذي قبل تكمن في رفع الظلم عن العالم، والحؤول دون استضعاف فرد أو جماعة أو مؤسّسة أو قوم أو شعب أو بلد؛ عبر استغلال قدراتها، ومنع هدر حقوقها. وهذا المطلب الفطري والوجداني الإنساني هو ما يتضمّنه مفهوم «**نفي الأرباب**» ويعلنه بصراحة ووضوح تامّ لا لبس فيه.

إنّ ما يعذّب البشرية اليوم هو إقامة نظام الأرباب على الصعيد الدولي. فهناك أقوام تطرح حقّها في الربوبيّة، وتظلم شعوب العالم. وقد أورد القرآن الكريم حلّ هذه المعضلة العظمى الكامن في إقامة العدالة الاجتماعية، وتدمير نظام الربوبية على صعيد العالم، والالتفات نحو الفكر التوحيدي الصافي للقرآن...

إنّ نظاماً يستطيع أن يحفظ كرامات البشر من أيّ قومية أو شعوبيّة أو لونيّة أو لسانيّة لن يكون سوى النظام التوحيدي الإسلامي والقرآني، ولا نجد مدرسة فكرية أخرى، كمدرسة أهل البيت عليهم السلام - في عصرنا الذي يسمّى بعصر المجتمع المدني، حيث يتحدّثون فيه عن حقوق الإنسان، وحداثة الدول، وحقوق المواطنة-، تستطيع أن تقدّم أفكاراً في إقامة العدالة العالمية، وتعطي لها أساساً وفلسفة نظرية وعملية.

إذن، لا سبيل سوى العودة إلى النظام التوحيدي القرآني القائم على نفي «**الأرباب العالمية**» وبسط القسط... ذلك النظام الذي كان هدف إرسال الرسل من أجله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[1]. وبظهور الإمام المهدي عجل الله فرجه سيكون

(١) الحديد: ٢٥.

تطبيقه على الأرض؛ حيث سيبشّر بعالم خالٍ من الظلم والتمييز، يُقام فيه العدل العالمي، ويعمّ السلام والأمن والاستقرار والعيش الرغيد.

ما قد ذكر كان تقريراً عن تحليل واحدة من المواضيع القرآنية ذات التأثير العميق في المجال المعرفي، وخاصّة السياسي. فالدراسة المعمّقة لتأثير موضوع اتّخاذ الأرباب على باقي أقسام الفكر السياسي، مثل: الدين، والسياسة، وتقارب الأديان الموحَّدة، والولاية المطلقة؛ سنؤجلها إلى حين آخر.

وفي الختام، أطلب بكمال الأدب والتواضع من كافّة النخب العلمية بذل المزيد من التأمّل والتفكّر والجهد، في سبيل تحقيق اقتراح هذه المقالة.